المجلة الجزائرية للسياسة والأمن
ISSN : 2800-1095
المجلد: 05 – العدد: 01 - جوان 2026
/ ص.ص 95-120

دور السياسات الحكومية والتشريعات الجزائرية في مكافحة الإرهاب

Algerian Government Policies and Legislation in the Field of Counterterrorism for the Protection of National Security

نزار بلة [1]* أبو الفضل محمد بهلولي [2]*
[1] جامعة وهران 2 محمد بن احمد ، (الجزائر)، bellanizar5@gmail.com
[2] جامعة وهران 2 محمد بن احمد، (الجزائر)، bahloul29@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2026-06-26 **تاريخ القبول:** 2026-07-04 **تاريخ النشر:** 2026-07-10

الملخص باللغة العربية:

شهدت الجزائر منذ بداية التسعينيات موجة إرهابية غير مسبوقة عرفت بـ"العشرية السوداء"، التي شكلت تهديدًا خطيرًا على أمنها القومي واستقرارها السياسي والاجتماعي هذا الوضع فرض على الدولة الجزائرية بلورة سياسات أمنية وتشريعات قانونية صارمة لمواجهة الإرهاب بشتى أشكاله ضمن رؤية شاملة لحماية الأمن القومي، بما يشمل الأمن الداخلي، والسيادة الوطنية، والاستقرار المجتمعي وتعد الجزائر من بين الدول التي طورت تجربتها في مجال مكافحة الإرهاب، سواء على مستوى السياسات الحكومية الوقائية والعلاجية أو على صعيد الإطار التشريعي بما يواكب الاتفاقيات الدولية لمكافحة هذه الظاهرة العابرة للحدود.

الكلمات المفتاحية: الأمن القومي،السياسات،الإرهاب، الإطار التشريعي،الإتفاقيات.

Abstract:

Since the early 1990s, Algeria has witnessed an unprecedented wave of terrorism known as the "Black Decade", which posed a serious threat to its national security and political and social stability. This situation forced the Algerian state to formulate strict security policies and legal legislation to confront terrorism in all its forms, within a comprehensive vision to protect national security, including internal security, national sovereignty, and societal stability. Algeria is among the countries that have developed their experience in the field of combating terrorism, whether at the level of preventive and therapeutic government policies, or at the level of the legislative framework, in line with international agreements to combat this cross-border phenomenon.

Keywords: National security, policies, terrorism, legislative framework, agreements.

مقدمة:

تُعد مكافحة الإرهاب من أبرز التحديات الأمنية التي واجهتها الدولة الجزائرية منذ تسعينيات القرن الماضي حيث عرف البلد واحدة من أحلك الفترات في تاريخه الحديث، فيما اصطلح على تسميته بـ"العشرية السوداء". هذه المرحلة الدامية وضعت الجزائر أمام واقع صعب اقتضى تبني سياسات صارمة وشاملة لمجابهة ظاهرة الإرهاب العابر للحدود، ليس فقط على المستوى الأمني، بل أيضًا على المستويات القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. لقد أدركت الحكومة الجزائرية، بعد تجربة مريرة، أن نجاح استراتيجيات مكافحة الإرهاب لا يمكن أن يعتمد حصريًا على المقاربة الأمنية التقليدية، بل يحتاج إلى إطار قانوني متطور، وتعاون دولي فعال، وإجراءات اجتماعية واقتصادية تكفل معالجة الأسباب العميقة التي تؤدي إلى انتشار الظاهرة.

إن السياسات الحكومية الجزائرية لمكافحة الإرهاب عرفت تطورًا ملحوظًا، بدءًا من الإجراءات الأمنية الوقائية والردعية، وصولًا إلى سن تشريعات متقدمة تتماشى مع المعايير الدولية. وقد تمخض عن هذا النهج إصدار مجموعة من القوانين والتعديلات التشريعية، من أهمها قانون العقوبات المعدل بالأمر 95-11 الذي أدخل أحكامًا خاصة بمكافحة الجرائم الإرهابية، وقانون الوقاية من الجرائم المتعلقة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، إضافة إلى التدابير الاستثنائية التي تبنتها الدولة في إطار ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، والذي شكل آلية قانونية فريدة لطي صفحة الإرهاب وإعادة دمج المسلحين التائبين في المجتمع.

إلى جانب ذلك، انخرطت الجزائر بقوة في الأطر الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب، سواء من خلال التوقيع والمصادقة على الاتفاقيات الدولية، أو عبر مساهمتها الفعالة في المبادرات الجماعية على مستوى الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، بما يضمن تبادل المعلومات والخبرات، والتصدي للتهديدات الإرهابية العابرة للحدود.

لكن، وعلى الرغم من النجاحات الأمنية والتشريعية المحققة، تظل الجزائر أمام تحديات مستمرة تفرض تطويرًا دائمًا لاستراتيجياتها، خصوصًا في ظل التغيرات الإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي وتصاعد تهديد الجماعات المتطرفة وظهور تهديدات جديدة مثل الإرهاب السيبراني والتمويل غير المشروع للجماعات الإرهابية عبر شبكات الجريمة المنظمة.

وفي هذا السياق، فإن حماية الأمن القومي الجزائري أضحت هدفًا رئيسيًا للسياسات الحكومية، بالنظر إلى طبيعة التهديدات المتعددة الأبعاد، ما دفع الدولة إلى تعزيز التنسيق بين الأجهزة الأمنية، وتحديث الترسانة القانونية، ودعم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الهشة، فضلاً عن ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان واحترام الحريات، بما يتماشى مع الالتزامات الدولية للجزائر .

إشكالية البحث : إلى أي مدى نجحت السياسات الحكومية الجزائرية والتشريعات القانونية في مكافحة الإرهاب وضمان حماية الأمن القومي؟ وما هي أبرز التحديات التي تواجه الجزائر في هذا المجال؟

أولًا: الفرضية الأساسية: تتمثل الفرضية الأساسية في:

تسهم السياسات الحكومية والتشريعات القانونية التي اعتمدتها الجزائر في الحد من الظاهرة الإرهابية وتعزيز حماية الأمن القومي إلا أن استمرار التهديدات الإرهابية المستجدة يفرض تحديثًا مستمرًا لهذه السياسات والتشريعات بما يتلاءم مع التحولات الأمنية الإقليمية والدولية.

ثانيًا: الفرضيات الفرعية:

1. تعتمد فعالية مكافحة الإرهاب في الجزائر على تكامل المقاربة الأمنية مع المقاربة القانونية والسياسية والتنموية .

2. أسهمت التشريعات الجزائرية الخاصة بمكافحة الإرهاب في توفير إطار قانوني فعال لتجريم الأفعال الإرهابية وتجفيف مصادر تمويلها بما يتوافق مع الالتزامات الدولية .

3. ساهمت السياسات الحكومية، ولاسيما ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، في استعادة الأمن والاستقرار وتقليص النشاط الإرهابي داخل الجزائر .

4. تشكل التهديدات الجديدة، مثل الإرهاب السيبراني وشبكات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل، تحديًا يستوجب تطوير المنظومة القانونية والسياسات الحكومية باستمرار.

ثالثا: مناهج الدراسة : نظرا لطبيعة الموضوع فإن الدراسة تعتمد على أكثر من منهج وهي:

-1المنهج الوصفي التحليلي (المنهج الرئيس) : يعد المنهج الوصفي التحليلي الأنسب لهذه الدراسة، حيث يستخدم لوصف ظاهرة الإرهاب في الجزائر وتحليل السياسات الحكومية والتشريعات القانونية التي اعتمدتها الدولة، مع تقييم مدى مساهمتها في حماية الأمن القومي واستخلاص النتائج العلمية.

-2المنهج القانوني : يعتمد هذا المنهج لتحليل النصوص القانونية المنظمة لمكافحة الإرهاب، مثل قانون العقوبات، والقوانين المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقانون الوقاية من الجرائم المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، مع دراسة مدى توافقها مع الاتفاقيات الدولية.

-3المنهج التاريخي : يستخدم لتتبع تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر منذ بداية التسعينيات، وتحليل تطور السياسات الحكومية والتشريعات التي رافقت مختلف مراحل مكافحة الإرهاب، خاصة خلال فترة العشرية السوداء وما بعدها.

-4المنهج التحليلي : يعتمد لتحليل العلاقة بين السياسات الحكومية والتشريعات القانونية من جهة، وتحقيق الأمن القومي من جهة أخرى، مع تفسير أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب.

-5منهج دراسة الحالة : من خلال اعتبار **التجربة الجزائرية** نموذجًا تطبيقيًا في مكافحة الإرهاب، وتحليل خصوصيتها، خاصة فيما يتعلق بالمقاربة الأمنية، والتشريعية، والمصالحة الوطنية، والتعاون الدولي.

أهمية البحث :

- إبراز خصوصية التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب خلال وبعد العشرية السوداء.
- توضيح الإطار القانوني الذي اعتمدته الجزائر لمواجهة الظاهرة الإرهابية.
- تحليل مدى نجاعة السياسات الحكومية في الحفاظ على الأمن القومي.
- تقديم مقترحات لدعم فعالية مكافحة الإرهاب في الجزائر مستقبلاً.

أهمية البحث :

1. تحليل السياسات الأمنية والاستراتيجية التي تبنتها الدولة الجزائرية لمكافحة الإرهاب.
2. تسليط الضوء على التشريعات القانونية الجزائرية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.
3. فهم العلاقة بين مكافحة الإرهاب وحماية الأمن القومي الجزائري.
4. دراسة التحديات التي تواجه الجزائر في ظل التغيرات الإقليمية والدولية.
5. اقتراح حلول لتعزيز الإطار القانوني والسياسات الوقائية لمحاربة الإرهاب.

عناصر البحث :

1. مفهوم الإرهاب وخطورته على الأمن القومي.
2. الظاهرة الإرهابية في الجزائر: الجذور، التطور، والآثار.
3. السياسات الحكومية الجزائرية لمكافحة الإرهاب.
4. الإطار التشريعي الجزائري لمكافحة الإرهاب.
5. أثر السياسات والتشريعات في حماية الأمن القومي الجزائري.

المبحث الأول : مفهوم الإرهاب وخطورته على الأمن القومي:

يُعد الإرهاب من أبرز التهديدات التي عرفتها الجزائر خلال العقود الأخيرة، حيث عانت البلاد من موجة عنف دموي خلال ما عُرف بالعشرية السوداء (1990-2000)، مما جعل الدولة تعيد النظر في إستراتيجياتها الأمنية لحماية أمنها القومي حيث يشكل الإرهاب تهديدًا مزدوجًا على المستوى الأمني والسياسي والاجتماعي في الجزائر ويتطلب مواجهته مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد[1]

المطلب الأول : تعريف الإرهاب في التشريعات والإتفاقيات الدولية:

1-تعريف الإرهاب في القانون الدولي:

رغم تعدد الإتفاقيات الدولية التي تناولت ظاهرة الإرهاب لم يتم التوصل إلى تعريف موحد متفق عليه القانون الدولي يعرّف الإرهاب بأنه "أي عمل عنيف أو تهديد به يهدف

[1] - بن رقية نادية، "**الإرهاب و أثره على الأمن القومي الجزائري**"، الجزائر: **مجلة الدراسات السياسية والقانونية**، العدد 17، 2022، ص 34.

إلى ترويع المدنيين أو الضغط على الحكومات لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو أيديولوجية."[1]

2-تعريف الإرهاب في الإتفاقيات الدولية :

قدمت الأمم المتحدة العديد من الإتفاقيات لمكافحة الإرهاب لكنها ركزت غالبًا على تجريم أفعال محددة مثل إختطاف الطائرات أو تمويل الإرهاب دون إعطاء تعريف شامل وموحد للإرهاب كجريمة دولية[2]

3-تعريف الإرهاب في القانون الدولي الإنساني :

القانون الدولي الإنساني يميز بين العمليات الإرهابية المحظورة وبين أعمال الكفاح المسلح المشروعة ضد الاحتلال ورغم ذلك تبقى بعض الأعمال محل جدل عند تصنيفها ضمن خانة الإرهاب أو المقاومة[3]

4-تعريف الإرهاب في التشريعات الجزائرية :

تُعرِّف الجزائر الإرهاب في قوانينها الوطنية بأنه "كل فعل يستهدف أمن الدولة، وسلامة أراضيها وإستقرار مؤسساتها الدستورية عن طريق العنف أو التهديد بالعنف

[1] - سامي أبو الفتوح، *"القانون الدولي ومكافحة الإرهاب"* ، مصر: دار الفكر العربي، ط1، 2018،ص 33.

[2] - محمد زهير، "*منظمة الأمم المتحدة ومكافحة الإرهاب الدولي"* ، الجزائر: دار الهدى، ط1، 2020، ص 55.

[3] - عبد المنعم حسين، *"القانون الدولي الإنساني والإرهاب: إشكالية التميز"* ، تونس: دار سراس، ط1، 2019،ص 41.

لتحقيق أهداف سياسية أو إيديولوجية ،ويتم تبنيه غالبًا من قبل جماعات متطرفة تتبنى أيديولوجيات دينية متشددة أو مطالب إنفصالية[1]

يبقى غياب تعريف دولي موحد للإرهاب من أهم العراقيل أمام بناء إستراتيجية دولية فعالة لمكافحة هذه الظاهرة ويتطلب هذا الجهد توافقًا دوليًا يأخذ بعين الإعتبار خصوصية حركات التحرر الوطني والإختلافات الثقافية والسياسية بين الدول.

المطلب الثاني : التهديد الأمني للإرهاب :

التهديد الأمني يتجلى أساسًا في العمليات الإرهابية المسلحة التي تستهدف مؤسسات الدولة، البنى التحتية، والمواطنين، فضلاً عن مخاطر الإرهاب العابر للحدود خاصة على طول الشريط الحدودي للدولة.

1-مفهوم التهديد الأمني :

التهديد الأمني يُعرف بأنه أي فعل أو سلوك يهدف إلى زعزعة إستقرار الدولة أو المساس بسيادتها، ويُعد الإرهاب أبرز أشكال هذا التهديد لما له من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الأمن القومي[2]

2- الإرهاب كتهديد للأمن القومي الجزائري: يمثل الإرهاب تهديدًا مباشراً للأمن القومي من خلال إستهداف مؤسسات الدولة والتأثير على النظام السياسي وإضعاف قدرات الدولة على حماية حدودها وسيادتها، مما يضعف مناعة الدولة داخليًا وخارجيًا.

---

[1] - خالد حاجي، "**مفهوم الإرهاب في التشريع الجزائري**"، الجزائر: **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 12، 2020، ص 65.

[2] - عبد الله بن عبد الرحمن، "***النظريات الأمنية المعاصرة: المفاهيم والتطبيقات***" ، السعودية: دار الفكر العربي، ط1 ، 2019، ص 55.

أما في الجزائر فالإرهاب يشكل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الجزائري من خلال إستهداف مؤسسات الدولة وترويع المواطنين وضرب الإقتصاد الوطني لا سيما في المناطق الحدودية التي تعرف هشاشة أمنية[1]، كما يشكل الإرهاب تهديدًا جوهريًا للأمن القومي من خلال تدمير البنية الاقتصادية، وخلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار[2] فالأمن القومي يشمل حماية السيادة، وحدة الأراضي والإستقرار السياسي والاجتماعي، أما الإرهاب يقوض هذه الركائز عبر إستهداف مؤسسات الدولة وبث الفوضى والعنف بالإضافة إلى إضعاف الإقتصاد الوطني.

المبحث الثاني : الظاهرة الإرهابية في الجزائر: الجذور، التطور، والآثار:

عرفت الجزائر ظاهرة الإرهاب بشكل واسع منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، إذ تطورت الجماعات المسلحة إلى تنظيمات إرهابية منظمة تهدد أمن وإستقرار الدولة والمجتمع، مخلفةً آثارًا سياسية، اقتصادية، وإجتماعية عميقة[3]

المطلب الأول : الجذور التاريخية للإرهاب وتطورها في الجزائر:

1- الجذور التاريخية للإرهاب وتطورها في الجزائر:ترجع جذور الظاهرة الإرهابية في الجزائر إلى مجموعة من العوامل التاريخية المرتبطة بمرحلة الإستعمار الفرنسي وسياسات التهميش بعد الإستقلال، بالإضافة إلى تنامي الفكر المتطرف في سبعينيات

---

[1] - حسين بن عيسى، *"الأمن القومي الجزائري في مواجهة التهديدات الإرهابية"*، الجزائر: دار المعرفة، ط1، 2020، ص 73.

[2] - بوسكين ناصر، "**الإرهاب وتأثيره على الأمن القومي الجزائري: دراسة حالة الجنوب الجزائري**"، الجزائر: **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 25، 2019، ص 87.

[3] - بوشعيب لطرش، "**ظاهرة الإرهاب في الجزائر: الخلفيات والدوافع**"، الجزائر: **مجلة الدراسات الأمنية**، العدد 05، 2020، الصفحة 12.

وثمانينيات القرن العشرين[1] ، ومن بين الأسباب التي أدت إلى تنامي الظاهرة الإرهابية ، هي الأزمة السياسية بعد إلغاء نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 1991 ، بالإضافة إلى ضعف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ثم تصاعد الخطاب الديني المتطرف[2]

2- تطور الظاهرة الإرهابية خلال العشرية السوداء : شهدت الجزائر خلال العشرية السوداء (1992-2002) تصعيدًا خطيرًا للأعمال الإرهابية، حيث تبنت الجماعات المسلحة إستراتيجيات عنيفة ضد الدولة والمدنيين مستغلة حالة عدم الإستقرار السياسي عقب إلغاء الإنتخابات التشريعية عام 1991 [3] ، ومن بين مراحل التطور الأكثر خطورة فترة العشرية السوداء (1991-2002): شهدت تصعيدًا غير مسبوق للأعمال الإرهابية وبعد المصالحة الوطنية إنحسرت العمليات لكنها لم تنتهِ لا سيما مع نشاط تنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" والجماعات الإرهابية العابرة للحدود[4].

المطلب الثاني: الآثار السياسية والإقتصادية والإجتماعية على للإرهاب في الجزائر

1- الآثار السياسية على للإرهاب في الجزائر:

---

[1] - محمد علاوة، ***"تاريخ الإرهاب في الجزائر: من المقاومة إلى التطرف"***، *الجزائر*: دار الخلدونية، ط2، 2020،ص45.

[2] - عبد الحميد بوزياني، "**جذور العنف السياسي والإرهاب في الجزائر: قراءة تاريخية**"، الجزائر، **مجلة التاريخ المغاربي**، العدد 10، 2018، ص 33.

[3] - سليم بن دادة، ***"العشرية السوداء في الجزائر: الإرهاب والسياسة"***، الجزائر: دار الهدى، ط1، 2018،ص 88.

[4] - مروان لعور، "**تصاعد العمليات الإرهابية في الجزائر خلال العشرية السوداء: الأبعاد والأسباب**"، الجزائر: **مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد 07، 2019، ص 59.

من بين الآثار السياسية أن الإرهاب ساهم في إضعاف مؤسسات الدولة الجزائرية خلال العشرية السوداء، مما دفع إلى تعزيز القبضة الأمنية وإعادة هيكلة المنظومة السياسية لضمان الإستقرار[1].

2- الآثار الإقتصادية على للإرهاب في الجزائر:

أما الآثار الإقتصادية حيث أدت العمليات الإرهابية إلى تراجع الإستثمارات الأجنبية خصوصًا في قطاع الطاقة وتفاقم التكاليف الأمنية مما أثر سلبًا على الإقتصاد الوطني والتنمية المحلية خاصة في المناطق المتضررة[2].

3- الآثار الإجتماعية على للإرهاب في الجزائر :

أما الآثار الإجتماعية تسببت الأعمال الإرهابية في تفكيك العلاقات الإجتماعية وولّدت أزمات نفسية حادة لدى السكان خاصة في المناطق التي شهدت مذابح جماعية مما خلق تحديات في إعادة بناء النسيج الاجتماعي[3] ، لكن رغم النجاحات الأمنية للحد من هده الآثار لا تزال الجزائر تواجه تهديدات إرهابية متجددة خصوصًا مع بروز أشكال جديدة من التطرف العنيف مما يستدعي إستمرار تطوير السياسات الأمنية وتعزيز التنمية الشاملة كمدخلات للوقاية من الإرهاب.

---

[1] - عبد الرزاق جدي، ***"الأزمة السياسية في الجزائر خلال العشرية السوداء: دراسة تحليلية"*** ، الجزائر: دار القصبة، ط1، 2019، ص 102.

[2] - كمال بوخلوف، ***"الأمن الاقتصادي والإرهاب في الجزائر"*** ، الجزائر: دار الأمة، ط2، 2020، ص 89

[3] - ليلى شريفي، ***"الصدمة النفسية الناتجة عن العنف الإرهابي في الجزائر"*** ، الجزائر: دار الخلدونية، ط1، 2018، ص 55.

المبحث الثالث : السياسات الحكومية الجزائرية لمكافحة الإرهاب:

تعد الجزائر من الدول التي عانت بشدة من ظاهرة الإرهاب خاصة خلال تسعينيات القرن الماضي، فيما يعرف بالعشرية السوداء وقد استدعت تلك الظروف تبني سياسات صارمة في مكافحة الإرهاب حيث ركزت أساسًا على المقاربة الأمنية التي تمثلت في إستعمال القوة العسكرية والأمنية لإستعادة الأمن والإستقرار.

1- المقاربة الأمنية الصارمة : إتبعت الدولة الجزائرية منذ التسعينيات مقاربة أمنية صارمة حيث شملت نشر قوات الجيش الوطني الشعبي وتعزيز قدرات قوات الأمن والدرك وإنشاء وحدات خاصة لمكافحة الإرهاب بالإضافة إلى فرض حالة الطوارئ لتعزيز صلاحيات القوات الأمنية في الميدان[1] ، ومن نتائج المقاربة الأمنية الصارمة أدت إلى تقليص نشاط الجماعات المسلحة بشكل ملحوظ، واستعادة الدولة السيطرة على مناطق واسعة كانت خاضعة للإرهابيين، غير أن الإعتماد الكلي على الحل الأمني أثار إنتقادات تتعلق بحقوق الإنسان[2]، حيث تم الإعتماد على الجيش وقوات الأمن الوطنية في محاربة الجماعات المسلحة، بالإضافة إلى عمليات تمشيط واسعة النطاق في الجبال والمناطق النائية.

رغم نجاح المقاربة الأمنية الصارمة في الحد من الإرهاب إلا أن الجزائر أدركت أن المعالجة الأمنية وحدها لا تكفي، مما دفعها إلى تبني حلول أكثر شمولية تراعي الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والفكرية لظاهرة الإرهاب.

---

[1] - بوعافية عبد القادر، **"سياسات مكافحة الإرهاب في الجزائر"**، الجزائر: دار الخلدونية، ط1، 2015، ص 78.

[2] - زروقي عبد الله، **"الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب: بين المقاربة الأمنية والمصالحة الوطنية"**، الجزائر: دار اليمامة، ط1، 2017،ص 132.

2-المصالحة الوطنية : بعد عقد من العنف الدموي خلال ما يعرف بـ"العشرية السوداء"، إختارت الدولة الجزائرية نهج المصالحة الوطنية كسياسة حكومية تهدف إلى إنهاء دوامة العنف وإستعادة السلم الاجتماعي حيث شكلت المصالحة الوطنية تحولا إستراتيجيا من المقاربة الأمنية الصارمة إلى حل سياسي وإجتماعي يأخذ بعين الاعتبار معالجة جذور الأزمة[1].

كما يتضمن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية عدة تدابير أهمها العفو عن المسلحين الذين يسلمون أنفسهم طواعية والإفراج عن بعض المعتقلين غير المتورطين في جرائم دموية إضافة إلى تعويض ضحايا الإرهاب وأسرهم كما يكرس الميثاق مبدأ طي صفحة الماضي دون نسيان حقوق الضحايا[2].

ومن نتائج المصالحة الوطنية ساهم ميثاق السلم والمصالحة الوطنية بشكل كبير في إستتباب الأمن وإنخفاض العمليات الإرهابية، حيث تمكنت الجزائر من إسترجاع الأمن في معظم ولاياتها وتراجعت نسبة العنف المسلح مما أتاح الفرصة لإنطلاق مشاريع التنمية الوطنية وتحسين صورة الجزائر في المحافل الدولية[3].

خلاصة القول أن المصالحة الوطنية شكّلت الخيار الأنجع للدولة الجزائرية بعد فشل الحلول الأمنية لوحدها في القضاء على الإرهاب، وقد مثلت تجربة فريدة في تحقيق

---

[1] - قشي عبد القادر، "**ميثاق السلم والمصالحة الوطنية: دراسة تحليلية**"، الجزائر: دار المعرفة، ط1، 2009، ص 13.

[2] - زروقي عبد الله،"**الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب: بين المقاربة الأمنية والمصالحة الوطنية**"،مرجع سابق، ص89.

[3] - بن عائشة عبد القادر،"**الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي: الجزائر ومقاربة الأمن الجماعي**"، الجزائر: دار الخلدونية، ط1، 2018،ص 158.

السلم الأهلي في سياق النزاعات المسلحة رغم إستمرار الحاجة إلى خطوات إضافية في مجال الإنصاف والعدالة.

3-التعاون الدولي والإقليمي : تزايدت التهديدات الإرهابية العابرة للحدود بعد تصاعد نشاط الجماعات المسلحة في الساحل الإفريقي مما فرض على الجزائر الإنخراط في تعاون أمني إقليمي ودولي لتأمين حدودها الشاسعة وضمان حماية أمنها الوطني، كما أن الإلتزامات الدولية الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب تمثل جزءًا من السياسة الخارجية للدولة[1].

ورغم التحديات السياسية بين الجزائر وبعض دول الجوار المغاربي إلا أن الجزائر حافظت على التنسيق الأمني مع تونس وموريتانيا خصوصًا في مجال تبادل المعلومات الإستخباراتية والتنسيق لمكافحة شبكات تهريب الأسلحة والجماعات المسلحة التي تنشط على الحدود المشتركة[2].

بالإضافة إلى التعاون مع دول الساحل الإفريقي حيث بادرت الجزائر إلى إنشاء "لجنة الأركان العملياتية المشتركة" في تمنراست سنة 2010، التي تضم الجزائر، مالي، النيجر، وموريتانيا، بهدف تنسيق الجهود العسكرية والاستخباراتية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود في الساحل الإفريقي، وهي تجربة تعاون أمني إقليمي فريدة من نوعها[3]

---

[1] - زروقي عبد الله، **"الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب: بين المقاربة الأمنية والمصالحة الوطنية"**،مرجع سابق، ص 170.

[2] - بوشامة عبد العزيز، **"الإرهاب والعنف السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار"**، الجزائر، دار القصبة للنشر،ط1، 2008، ص 225.

[3] - بن عائشة إبراهيم، **"تطورالسياسة الجزائرية في مكافحة الإرهاب"**، الجزائر: دار الأمير،ط1، 2014، ص142.

ورغم مبدأ الجزائر القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم السماح بتواجد قواعد أجنبية على أراضيها إلا أنها عملت على تطوير شراكات إستراتيجية مع قوى دولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في مجال تبادل المعلومات الإستخباراتية، والتدريب العسكري، وتحديث منظومتها الدفاعية[1].

يمثل التعاون الدولي والإقليمي أحد أهم ركائز الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب وقد أثبتت التجربة الجزائرية أن مواجهة ظاهرة الإرهاب تستلزم تعزيز التنسيق الإقليمي المشترك و مع إحترام السيادة الوطنية والعمل وفق رؤية شاملة تعالج مختلف أبعاد الظاهرة.

المبحث الرابع : الإطار التشريعي الجزائري لمكافحة الإرهاب: نص الدستور الجزائري المعدل على إلتزام الدولة بحماية الأشخاص والممتلكات من كل أشكال العنف والجريمة بما في ذلك الإرهاب كما ينص على إحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان أثناء مكافحة الإرهاب، مما يوفر أرضية قانونية توازن بين حماية الأمن العام وحماية الحقوق الأساسية[2].

المطلب الأول : قانون العقوبات وتعديلاته الخاصة بمكافحة الإرهاب:

أولا : تعديل قانون العقوبات : تم إدراج جرائم الإرهاب لأول مرة في قانون العقوبات الجزائري بموجب القانون 95-11 الصادر بتاريخ 27 فبراير 1995، والذي أضاف القسم الخاص بمكافحة الإرهاب والتخريب في المواد من 87 مكرر إلى 87 مكرر 14. وقد تم توسيع

[1] - زروقي عبد الله، **"الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب: بين المقاربة الأمنية والمصالحة الوطنية"**،مرجع سابق ،ص210 .

[2] - بن عائشة إبراهيم، **"تطورالسياسة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، الجزائر"**: مرجع سابق، ص95.

نطاق التجريم ليشمل تمويل الإرهاب، وتجريم الإنضمام إلى الجماعات الإرهابية[1] .

ثانيا : القانون رقم 04-15 المتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية:

يُعتبر هذا القانون مكملًا للإطار التشريعي الخاص بمكافحة الإرهاب، إذ يعالج الروابط الوثيقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، لاسيما التهريب، وتجارة الأسلحة، وتبييض الأموال. ينص القانون على التعاون الدولي، ويعزز آليات التحري والمتابعة القضائية[2].

ثالثا : الأمر رقم 06-22 المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين:

يرتبط الإرهاب في الجزائر بشبكات تهريب البشر، مما استدعى إصدار الأمر 06-22 في 15 أغسطس 2006، لمكافحة هذه الظاهرة التي يمكن أن تمثل مصدرًا لتمويل الجماعات الإرهابية، أو وسيلة لنقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب[3]

رابعا : قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 05-01:

صدر هذا القانون في 6 فبراير 2005، وخصص أحكامًا تتعلق بتجريم تمويل الإرهاب، وفرض رقابة صارمة على التعاملات المالية المشبوهة. كما أنشأ خلية معالجة الاستعلام المالي (CTRF) لمتابعة عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب[4]

خامسا : التحديات المستقبلية للإطار التشريعي الجزائري في مكافحة الإرهاب: أمام التطورات التكنولوجية وأساليب الإرهاب السيبراني، يبقى من الضروري تطوير الترسانة

---

[1] - شعلال حسين، "**التشريعات الجزائرية لمكافحة الإرهاب**"، الجزائر: دار الجامعة، ط1، 2017،ص 66.

[2] - زروقي عبد الله، "**الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب: بين المقاربة الأمنية والمصالحة الوطنية**"،**مرجع سابق**،ص143.

[3] - بوعافية عبد القادر، "**سياسات مكافحة الإرهاب في الجزائر**"، مرجع سابق، ص 115.

[4] - بن عائشة عبد القادر، "**الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي: الجزائر ومقاربة الأمن الجماعي**"،**مرجع سابق**، ص132.

القانونية الجزائرية لمواكبة المستجدات، مع العمل على تحقيق توازن دقيق بين حماية الأمن العام واحترام الحريات الفردية والجماعية[1]

حلاصة القول أن الإطار التشريعي الجزائري لمكافحة الإرهاب يشكّل منظومة قانونية شاملة تطورت إستجابة لمتطلبات الأمن الوطني والإلتزامات الدولية ومع ذلك، تظل الحاجة ملحة لمراجعة وتطوير هذه القوانين بما يتوافق مع مبادئ العدالة وحقوق الإنسان.

المبحث الخامس : أثر السياسات والتشريعات في حماية الأمن القومي الجزائري والتحديات الراهنة :

1-النتائج الإيجابية : تعزيز الاستقرار الداخلي : أدت السياسات الأمنية الصارمة والتشريعات الرادعة إلى تقليص النشاط الإرهابي داخل الجزائر خاصة بعد تطبيق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، حيث عاد الإستقرار إلى مناطق واسعة من البلاد وأعيد إدماج المئات من عناصر الجماعات المسلحة في المجتمع[2] ، ومن بين النتائج الإيجابية إنخفاض كبير في العمليات الإرهابية الكبرى بعد 2005، وإستعادة الدولة الجزائرية لهيبتها وسيادتها على أغلب مناطق البلاد، بالإضافة إلى تعزيز قدرات القوات الأمنية والاستخباراتية[3].

2-التحديات المستمرة : رغم النجاحات المحققة ما زالت الجزائر تواجه تهديدات إرهابية عابرة للحدود، خاصة مع نشاط الجماعات المسلحة في مالي وليبيا، مما يستدعي إستمرار تعزيز الحضور العسكري وتطوير التعاون الأمني، وقد أضحى الأمن السيبراني أحد أبرز التحديات الحديثة التي تواجه الجزائرنظرًا لإعتماد الجماعات الإرهابية على وسائل

[1] - بن عائشة إبراهيم، "**تطور السياسة الجزائرية في مكافحة الإرهاب**"،**مرجع سابق**، ص 168.

[2] - قشي عبد القادر، "**ميثاق السلم والمصالحة الوطنية: دراسة تحليلية**"، الجزائر: دار المعرفة،ط1، 2009، ص88.

[3] - شعلال حسين، "**التشريعات الجزائرية لمكافحة الإرهاب**"، **مرجع سابق**، ص137.

الإتصال الحديثة في التجنيد والتخطيط مما يتطلب المزيد من التشريعات التقنية وحماية البنية التحتية المعلوماتية[1].

كما تمثل الصحراء الجزائرية تحديًا أمنيًا بسبب مساحتها الشاسعة وصعوبة مراقبتها بالكامل ما يجعلها منطقة عبور مفضلة للمهربين والجماعات الإرهابية، وهو ما تطلب مضاعفة الجهود الأمنية والإعتماد على التكنولوجيا الحديثة، أدت المقاربة الأمنية المشددة أحيانًا إلى توجيه إنتقادات من قبل منظمات حقوق الإنسان، التي ترى ضرورة تحقيق التوازن بين مكافحة الإرهاب وإحترام الحقوق والحريات وهو ما يشكل تحديًا دائمًا للسياسات الجزائرية[2].

3-الآفاق المستقبلية : يتطلب مستقبل مكافحة الإرهاب في الجزائر تطوير القدرات الإستخباراتية، والإعتماد على التكنولوجيا الحديثة في عمليات الرصد والتحليل المسبق للتهديدات، وذلك من خلال الإستثمار في الذكاء الإصطناعي وتقنيات التعرف البيومتري، كما تُعد الشراكات الأمنية مع دول الجوار والساحل الإفريقي ضرورية لمجابهة التهديدات المشتركة، لذا تسعى الجزائر إلى قيادة جهود إقليمية لتطوير آليات عمل مشتركة مع الإتحاد الإفريقي ودول مجموعة الساحلG5[3].

كما يتطلب القضاء على جذور الإرهاب في الجزائر العمل على تحسين الظروف الإجتماعية والإقتصادية في المناطق المهمشة ما يعزز مناعة المجتمع ضد التطرف ويقلل من فرص تجنيد الشباب، ومن الآفاق المستقبلية كذلك تعزيز الثقافة الأمنية لدى

---

[1] -**نفس المرجع** ، ص198.

[2] - شعلال حسين، "**حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية في الجزائر: المصالحة الوطنية نموذجًا**"، الجزائر: دار الجامعة، ط1، 2016،ص 135.

[3] - بن عائشة عبد القادر، "**الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي: الجزائر ومقاربة الأمن الجماعي**"،مرجع سابق،ص 225.

المواطن الجزائري من خلال برامج التوعية مع تحقيق التوازن بين إحترام حقوق الإنسان ومتطلبات الأمن القومي[1].

تواجه الجزائر تحديات متزايدة في مكافحة الإرهاب بفعل التحولات الإقليمية والدولية وهو ما يستدعي تطوير إستراتيجيات متكاملة تجمع بين الإجراءات الأمنية الصارمة، والتنمية الاقتصادية والحوار الإقليمي والدولي لمجابهة الإرهاب كما أن السياسات والتشريعات الجزائرية حققت نتائج إيجابية في مجال الأمن القومي لكن إستمرار التحديات الإقليمية والدولية يتطلب تحديث الإستراتيجيات الأمنية تطوير البنية التشريعية والانخراط في التعاون الدولي مع تعزيز التنمية المحلية لضمان أمن مستدام.

خلاصة :

لقد حققت الجزائر تقدمًا ملحوظًا في مكافحة الإرهاب بفضل سياساتها الأمنية والتشريعية المتكاملة، غير أن الظاهرة تبقى متغيرة ومتجددة مما يفرض الحذر والإستعداد الدائم لمواجهة التهديدات الجديدة وتعد حماية الأمن القومي مسؤولية جماعية تتطلب تضافر جهود جميع مؤسسات الدولة، والمجتمع المدني، والشركاء الدوليين، لتحقيق إستقرار دائم يضمن التنمية المستدامة والرفاهية للشعب الجزائري.

كما نجحت أيضا في بناء نموذج خاص لمكافحة الإرهاب يقوم على المقاربة الأمنية الحازمة والمصالحة الوطنية، مع تطوير إطار تشريعي صارم يتماشى مع الاتفاقيات الدولية ومع ذلك، لا تزال التهديدات الإرهابية تمثل تحديًا كبيرًا للأمن القومي خصوصًا في ظل الوضع الجيو-سياسي المتقلب في منطقة الساحل وشمال إفريقيا ولضمان حماية مستدامة للأمن القومي ، على الجزائر مواصلة تحديث سياساتها وتعزيز التعاون الدولي

[1] - شعلال حسين، **"حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية في الجزائر: المصالحة الوطنية نموذجًا"**،مرجع سابق، ص185.

والإقليمي إلى جانب الإستثمار في تنمية المناطق الهشة التي تشكل أرضية خصبة لنشاط الجماعات الإرهابية.

النتائج :

من خلال إستقراء السياسة الجزائرية لمكافحة الإرهاب وحماية أمنها القومي، يمكن إستخلاص النتائج التالية:

1. **نجاح المقاربة الأمنية الشاملة**

ساهمت الإجراءات الأمنية المكثفة في تحييد أغلب الجماعات الإرهابية النشطة داخل التراب الوطني، مما عزز الاستقرار الأمني بعد سنوات طويلة من عدم الاستقرار.

2. **إصدار ترسانة تشريعية متقدمة**

أصدرت الجزائر قوانين صارمة لمكافحة الإرهاب، أبرزها تعديل قانون العقوبات، وقوانين مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وكذا قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية، مما عزز الإطار القانوني لمواجهة الظاهرة.

3. **الفعالية النسبية لميثاق السلم والمصالحة الوطنية**

ساهمت سياسة المصالحة الوطنية في إقناع العديد من المسلحين بتسليم أنفسهم، والعودة إلى الحياة المدنية، وهو ما حد من انتشار الفكر المتطرف وقلص من مصادر تجنيد الإرهابيين.

4. **تنامي التعاون الأمني الإقليمي والدولي**

عززت الجزائر شراكاتها مع الدول المجاورة والهيئات الدولية، مما مكنها من التنسيق في مجالات الاستخبارات ومراقبة الحدود، لا سيما في منطقة الساحل الإفريقي.

5. **تحديات مستمرة على المستوى التنموي والاجتماعي**

رغم التحسن الأمني، لا تزال بعض المناطق تعاني من الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية، مما يشكل بيئة خصبة لعودة التوترات أو استقطاب الجماعات المتطرفة.

6. **تصاعد تهديدات الإرهاب السيبراني**

تواجه الجزائر مخاطر متزايدة على صعيد استخدام الإنترنت في نشر التطرف، وتجنيد الأفراد، وتمويل الأنشطة الإرهابية، ما يستوجب استجابة قانونية وأمنية متطورة.

التوصيات :

بناءً على التحليل السابق، يمكن تقديم جملة من التوصيات لتعزيز فعالية السياسات والتشريعات الجزائرية في مكافحة الإرهاب وحماية الأمن القومي:

1. **مواصلة تحديث التشريعات الوطنية**

يجب الاستمرار في مراجعة وتطوير النصوص القانونية المتعلقة بالإرهاب، خصوصًا في مجالات الجرائم الإلكترونية، وتمويل الإرهاب بالعملات الرقمية، والتشريعات المتعلقة بالأمن السيبراني.

2. **تعزيز آليات الرقابة على الحدود**

ضرورة توفير تقنيات حديثة لمراقبة الحدود، خصوصًا الحدود الجنوبية، وتعزيز التعاون مع دول الجوار لمواجهة الجماعات الإرهابية العابرة للحدود.

3. **الاستثمار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الهشة**

ينبغي توجيه مشاريع التنمية إلى المناطق المعرضة لخطر التطرف، وتحسين ظروف التعليم، والصحة، وتوفير فرص العمل للشباب، للحد من دوافع الانخراط في الجماعات الإرهابية.

4. **تعزيز التكوين والتدريب للأجهزة الأمنية والقضائية**
تطوير برامج التكوين المتخصص في مكافحة الإرهاب، لا سيما في الجوانب التقنية، وتحسين قدرات القضاة في التعامل مع قضايا الإرهاب وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

5. **تعميق التعاون الدولي**
العمل على توسيع التعاون الاستخباراتي والأمني مع الدول الكبرى والهيئات الإقليمية، للمساهمة في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

6. **تعزيز دور المجتمع المدني والإعلام**
إشراك منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية والإعلام في التوعية بمخاطر الإرهاب، ونشر ثقافة التسامح والاعتدال.

7. **وضع استراتيجية وطنية للأمن السيبراني**
صياغة استراتيجية وطنية شاملة للأمن السيبراني، لحماية البنية التحتية الرقمية، ومنع استغلال الإنترنت في الأغراض الإرهابية.

قائمة المراجع:

الكتب :

[1] - سامي أبو الفتوح، ***"القانون الدولي ومكافحة الإرهاب"***، مصر: دار الفكر العربي، ط1، 2018.

2-محمد زهير، "***منظمة الأمم المتحدة ومكافحة الإرهاب الدولي***"، الجزائر: دار الهدى، ط1، 2020.

[3] - عبد المنعم حسين، ***"القانون الدولي الإنساني والإرهاب: إشكالية التمييز"***، تونس: دار سراس، ط1، 2019.

[4] - عبد الله بن عبد الرحمن، ***"النظريات الأمنية المعاصرة: المفاهيم والتطبيقات"***، السعودية: دار الفكر العربي، ط1 ، 2019.

[5] - حسين بن عيسى، ***"الأمن القومي الجزائري في مواجهة التهديدات الإرهابية"***،الجزائر: دار المعرفة، ط1، 2020.

[6]- محمد علاوة، ***"تاريخ الإرهاب في الجزائر: من المقاومة إلى التطرف"***، الجزائر: دار الخلدونية، ط2، 2020.

[7] - سليم بن دادة، ***"العشرية السوداء في الجزائر: الإرهاب والسياسة"***، الجزائر: دار الهدى، ط1، 2018.

[8]- عبد الرزاق جدي، ***"الأزمة السياسية في الجزائر خلال العشرية السوداء: دراسة تحليلية"***، الجزائر: دار القصبة، ط1، 2019.

[9]- كمال بوخلوف، ***"الأمن الاقتصادي والإرهاب في الجزائر"***، الجزائر: دار الأمة، ط2، 2020.

[10] - ليلى شريفي، ***"الصدمة النفسية الناتجة عن العنف الإرهابي في الجزائر"***، الجزائر: دار الخلدونية، ط1، 2018.

11 - بوعافية عبد القادر، **"سياسات مكافحة الإرهاب في الجزائر"**، الجزائر: دار الخلدونية، ط1، 2015.

[12]- زروقي عبد الله، "**الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب: بين المقاربة الأمنية والمصالحة الوطنية**"، الجزائر: دار اليمامة، ط1، 2017.

[13] - قشي عبد القادر، "**ميثاق السلم والمصالحة الوطنية: دراسة تحليلية**"، الجزائر: دار المعرفة، ط1، 2009.

[14] - بن عائشة عبد القادر،"**الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي: الجزائر ومقاربة الأمن الجماعي**"، الجزائر: دار الخلدونية، ط1، 2018.

[15] - بوشامة عبد العزيز، "**الإرهاب والعنف السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار**"، الجزائر، دار القصبة للنشر،ط1، 2008.

[16]- بن عائشة إبراهيم، "**تطور السياسة الجزائرية في مكافحة الإرهاب**"، الجزائر: دار الأمير،ط1، 2014.

[17] - شعلال حسين، "**التشريعات الجزائرية لمكافحة الإرهاب**"، الجزائر: دار الجامعة، ط1، 2017.

[18] - قشي عبد القادر، "**ميثاق السلم والمصالحة الوطنية: دراسة تحليلية**"، الجزائر: دار المعرفة،ط1، 2009.

[19]- شعلال حسين، "**حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية في الجزائر: المصالحة الوطنية نموذجًا**"، الجزائر: دار الجامعة، ط1، 2016.

المجلات :

[1] - بن رقية نادية، "**الإرهاب وأثره على الأمن القومي الجزائري**"، الجزائر: **مجلة الدراسات السياسية والقانونية**، العدد 17، 2022.

[2]- خالد حاجي، "**مفهوم الإرهاب في التشريع الجزائري**"، الجزائر: **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 12، 2020.

[3] - بوسكين ناصر، "**الإرهاب وتأثيره على الأمن القومي الجزائري: دراسة حالة الجنوب الجزائري**"، الجزائر: **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 25.

[4] - بوشعيب لطرش، "**ظاهرة الإرهاب في الجزائر: الخلفيات والدوافع**"، الجزائر: **مجلة الدراسات الأمنية**، العدد 05، 2020.

[5] - عبد الحميد بوزياني، "**جذورالعنف السياسي والإرهاب في الجزائر: قراءة تاريخية**"، الجزائر، **مجلة التاريخ المغاربي**، العدد 10، 2018.

[6] - مروان لعور، "**تصاعد العمليات الإرهابية في الجزائر خلال العشرية السوداء: الأبعاد والأسباب**"، الجزائر: **مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد 07، 2019.